

مؤشر

ترجمات





الجارديان: بعد خمس سنوات من قتل صحفي بدم بارد، السعودية أصبحت أقوى من أي وقت مضى

(ترجمات . الجارديان)

بعد مقتل جمال خاشقجي، تعهدت الولايات المتحدة بمحاسبة السعودية. لقد فعل بايدن العكس، وفق ما يخلص مقال نشرته صحيفة الجارديان.

نشرت صحيفة الجارديان مقالا للكاتب محمد بزّي تناول فيه مرور خمس سنوات على مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي دون محاسبة قتلته. وقال الكاتب إن خمس أعوام مرت على مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، ومنذ ذلك الحين، تمكن محمد بن سلمان - ولي العهد السعودي والحاكم الفعلي، الذي وافق، وفقاً لمسؤولي المخابرات الأمريكية، على اغتيال خاشقجي - من إعادة تأهيل شبه كاملة لنظامه الاستبدادي المتزايد. التقى الأمير محمد بجو بايدن وإيمانويل ماكرون وزعماء العالم الآخري؛ وهو يضع المملكة باعتبارها وجهة سياحية عالمية، وهو يمضي قدماً في خطط بناء نيوم، مدينته المستقبلية. وأنفق الأمير أكثر من 6 مليارات دولار على الاستثمارات في فرق كرة القدم وبطولات الجولف والصفقات الرياضية الأخرى. وهو يضخ مليارات أخرى في شركات التكنولوجيا في وادي السيليكون - كل ذلك جزء من محاولة لتبييض سجل المملكة السيئ في مجال حقوق الإنسان. تستثمر إدارة بايدن أيضاً رأس مال سياسي هائل في إقناع الأمير محمد بتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل، على غرار اتفاقيات أبراهام التي توسطت فيها إدارة دونالد ترامب بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والمغرب والبحرين. وفي المقابل، يحاول السعوديون انتزاع ثمن باهظ من بايدن: معاهدة دفاع مشترك تضمن أن الولايات المتحدة ستدافع عن السعودية إذا تعرضت للهجوم، وتساعد المملكة في إطلاق برنامج نووي مدني. ويشير الكاتب إلى أن هذه المطالب وحال الموافقة عليها بعيد كل البعد عن تعهد بايدن خلال الحملة الرئاسية الأمريكية الأخيرة بنبذ الأمير محمد ونظامه لقتل خاشقجي وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. ولفت الكاتب إلى أن الأمير حصل على مساعدة من رئيسين أمريكيين مختلفين تماماً، ترامب وبايدن، اللذين اشتركا في النهاية في أولويات السياسة الخارجية ذاتها التي اخترقت الإدارات الديمقراطية والجمهورية لعقود. وحتى عندما يتعهدون باتخاذ مسار مختلف - كما فعل بايدن - يفضل قادة الولايات المتحدة في النهاية إعطاء الأولوية للمصالح الاقتصادية والأمنية قصيرة الأجل على المبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. وقال الكاتب إن الأمير محمد لم يذل بايدن فحسب، بل أظهر أنه في وضع أقوى اليوم - ولديه المزيد من الخاطبين الدوليين الذين يتطلعون إلى كسب صفه وكسب الاستثمارات السعودية. وبفضل ترامب وبايدن، أفلت ولي العهد من المساءلة عن القتل وبرز أكثر تحدياً من أي وقت مضى.

ميدل إيست أي: السيسي يقول إن الجوع ثمن يستحق دفعه مقابل تقدم البلاد

(ترجمات . ميدل إيست أي)

أدلى السيسي بسلسلة من التصريحات التي أثارت انتقادات على مواقع التواصل الاجتماعي والتي أشار فيها إلى إمكانية تدمير البلاد بتوزيع حبوب الترامدول لإحداث فوضى، وفق ما يخلص تقرير لموقع ميدل إيست أي.

اهتم موقع ميدل إيست أي بتصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي التي أدلى بها على هامش فعاليات مؤتمر حكاية وطن.

وبحسب الموقع البريطاني، قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في خطاب متلفز انتقد على نطاق واسع، إن شعبه يجب أن يقبل احتمال الجوع ثمناً لتقدم البلاد.

وفي تصريحات يوم السبت، وصف السيسي خصومه بأنهم «كاذبون ومخربون وأشرار»، في وقت شكك فيه النقاد في المليارات التي أنفقها على مشاريع البنية التحتية التي نفذها بينما يكافح عديد من المصريين لتغطية نفقاتهم.

قال السيسي: «لو كان ثمن التقدم والازدهار للأمة متأكلاًش وماتشربش مناكلاًش ومانشربش... لو كان الجهد والتنمية والتقدم ثمنه الجوع والحرمان أو عوا يا مصريين متقدموش، وأوعوا يا مصريين تقولوا ناكل أحسن». تصريحات مثيرة

ولفت الموقع إلى أن الرئيس المصري، وفي حديث مرتجل، اقترح طرقاً يمكنه من خلالها «تدمير» مصر، إذا أراد، من خلال توزيع حبوب الترامدول لتعزيز الفوضى في البلاد.

وقال السيسي إنه تحدث مع مجلس القضاء الأعلى بشأن مدى سهولة تدمير البلاد وخلص إلى أن إعطاء شريط ترامادول، مادة أفيونية قوية، لـ 100 ألف شخص في «ظروف صعبة» سيفي بالغرض بتكلفة لا تزيد عن 30 مليون دولار.

ومن غير الواضح سبب إدلائه بمثل هذه التصريحات لكن تعليقاته انتقدت على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي.

في الوقت الذي يواجه فيه السيسي أزمة اقتصادية متفاقمة، أصبح رد فعله على الانتقادات غير منتظم على نحو متزايد.

ستجري مصر انتخابات رئاسية بين 10 و 12 ديسمبر، وقدّم موعدها الأصلي المقررة في عام 2024، ومن المتوقع على نطاق واسع أن يفوز السيسي بولاية ثالثة.

أزمات اقتصادية وأشار الموقع إلى أن محللين يتوقعون أن تكون مصر هي الدولة الثانية الأكثر عرضة لخطر أزمة الديون، بعد أوكرانيا التي مزقتها الحرب.

تعاني مصر من أزمة اقتصادية منذ سنوات، وهو وضع تفاقم بسبب الحرب في أوكرانيا التي أثرت بشدة على أسعار المواد الغذائية في البلاد.

أظهرت الأرقام الرسمية أن التضخم السنوي في مصر وصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 39.7 في المائة في أغسطس، بينما شهد الجنيه المصري انخفاضاً كبيراً مقابل الدولار.

يتداول الدولار عند 30 جنيهاً مصرياً اليوم مقارنة بما يقل قليلاً عن 20 جنيهاً قبل عام بالضبط. كانت مصر تعتمد على عمليات الإنقاذ من حلفائها في الخليج وصندوق النقد الدولي في السنوات الأخيرة، مع سحب المستثمرين المليارات من البلاد.

وفي حين أن الأزمة المالية لها مجموعة من الأسباب، أشار عديد من شخصيات المعارضة بأصابع الاتهام إلى القبضة المتزايدة التي سيطر بها الجيش على الاقتصاد في أعقاب انقلاب 2013 الذي أطاح بحكومة محمد مرسي المنتخبة.

المونيتور: حريق في مديرية الأمن بالإسماعيلية في مصر، 45 جريحًا

(ترجمات . المونيتور |)

اندلع حريق هائل في مقر مديرية الأمن بمدينة الإسماعيلية، وهو واحد من العشرات من مقرات الأمن التي بُيتت أو جُددت في السنوات الأخيرة، وقد أسفر الحريق عن إصابة 45 شخصًا في حين لم تبلغ السلطات عن أي وفيات، وفق ما يخلص تقرير لموقع المونيتور.

اهتمت الصحافة العالمية بخبر اندلاع حريق هائل في مديرية الأمن بمدينة الإسماعيلية فجر الاثنين والذي أسفر عن إصابة 45 شخصًا.

وفي هذا الصدد، قال موقع المونيتور إن حريقًا هائلًا اندلع في مديرية الأمن بمدينة الإسماعيلية فجر الاثنين، مما أدى إلى تدمير المبنى وإصابة 45 شخصًا على الأقل.

وقالت السلطات إنها فتحت تحقيقًا في سبب الحريق الذي دمر مبنى مديرية الأمن في المدينة على بعد 110 كيلومترات شمال شرق القاهرة.

وشهد عديد من الأشخاص محاصرين داخل المبنى المحترق، وهم يصرخون طلبًا للمساعدة من النوافذ، في لقطات فيديو انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي، وشوهدت طواقم الطوارئ في وقت لاحق وهي تنشر رافعة لإنقاذهم.

لم تُبلغ السلطات عن أي وفيات من المبنى الذي يبلغ ارتفاعه ثمانية طوابق على الأقل والذي كان يتواجد فيه كامل طاقم الشرطة عندما اجتاحت النيران.

وهرعت خمسون سيارة إسعاف إلى مكان الحادث، وانضمت إليها طائرتان للجيش وخدمات الطوارئ العسكرية، بحسب وزارة الصحة ووسائل إعلام محلية.

وقالت وزارة الصحة إن 12 شخصًا عولجوا في مكان الحادث، ونقل 33 آخرون إلى مستشفيات في الإسماعيلية والسويس القريبة، بحسب مكتب النائب العام.

ولفت الموقع إلى أن السلطات لم تذكر عدد أفراد الشرطة أو المعتقلين داخل المبنى، وأغلقت قوات الأمن المنطقة في وقت لاحق، حسبما أفاد مراسلو وكالة فرانس برس.

- حرائق مميتة -

وقالت وزارة الداخلية إن الوزير محمود توفيق أمر بإجراء تحقيق في سبب الحريق و«مراجعة السلامة الهيكلية» للمبنى. وطالب مصريون على مواقع التواصل الاجتماعي بمعلومات ومساءلة قبل الإعلان المتوقع يوم الاثنين من الرئيس عبد

الفتاح السيسي عن ترشحه لولاية ثالثة في انتخابات ديسمبر.

ودعا البعض السيسي، قائد الجيش السابق، إلى تأجيل إعلانه، لكن اللوحات الإعلانية واللافتات على الحافلات كانت تعرض بالفعل رسائل دعم.

وأشار الموقع إلى أن الحرائق المميتة تعد خطرًا شائعًا في مصر حيث نادرًا ما تُطبق قوانين الحرائق وغالبًا ما تكون خدمات الطوارئ بطيئة في الاستجابة.

في أغسطس 2022، أدى حريق ألقي باللوم فيه على ماس كهربائي إلى مقتل 41 من المصلين في كنيسة قبطية بالقاهرة، مما أدى إلى دعوات لتحسين البنية التحتية وسرعة الاستجابة.

واندلع حريق يوم الاثنين في الإسماعيلية في واحد من العشرات من مقر الشرطة الجديدة التي بُيتت أو جُددت في جميع أنحاء البلاد على مدار العقد الماضي.

في مارس 2021، لقي ما لا يقل عن 20 شخصًا مصرعهم في حريق بمصنع نسيج في العاصمة، بعد حريقين في المستشفى أسفر عن مقتل 14 شخصًا في العام السابق.

ميدل إيست أي: انتشار التعذيب يرقى إلى «جريمة ضد الإنسانية»

(ترجمات . ميدل إيست أي)

قال موقع ميدل إيست أي إن مجموعات من المنظمات غير الحكومية حذرت، يوم الاثنين، من انتشار التعذيب في مصر لدرجة أنه يشكل جريمة ضد الإنسانية.

وقدمت المنظمات غير الحكومية المصرية والدولية تحليلاً قانونياً مفصلاً في إطار تقرير إلى لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، قبل مراجعتها لسجل مصر بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

وبحسب المنظمات غير الحكومية، فإن التعذيب «يرتكب بشكل منهجي» من جانب الشرطة المصرية وأعضاء جهاز الأمن القومي، وكذلك في جميع أنحاء سجون البلاد.

ويستشهد التقرير، المعنون بـ التعذيب في مصر: جريمة ضد الإنسانية، بالمادة 7 من نظام روما الأساسي - الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية - التي تنص على أن التعذيب يشكل جريمة ضد الإنسانية عندما يرتكب «كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي مدنيين، مع العلم بالهجوم».

ودعا التقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى إنشاء هيئة تحقيق بشأن حالة حقوق الإنسان في مصر، مكلفة بمراقبة حقائق وملازمات التعذيب والتحقيق فيها باعتبارها جريمة ضد الإنسانية في مصر.

ولفت الموقع إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسي ، ومنذ صعوده إلى السلطة في عام 2013، في انقلاب عسكري ضد سلفه المنتخب ديمقراطياً محمد مرسي، شرع في حملة قمع ضارية ضد المعارضة، واستهدفت النشطاء والصحفيين وحتى المؤثرين في موقع تيك توك.

وتقدر جماعات حقوق الإنسان أن النظام المصري سجن أكثر من 60 ألف شخص.

وحذرت جماعات حقوقية مراراً من الانتهاكات التي تمارسها قوات الأمن، وقال تقرير يوم الاثنين إن البيانات المتاحة للجمهور حول التعذيب في مصر حددت «نمطاً واضحاً من الانتهاكات» بدلاً من «أعمال سوء السلوك المعزولة كما زعمت الحكومة المصرية».

وقال محمد لطفي، المدير التنفيذي للمفوضية المصرية للحقوق والحريات، إحدى المجموعات المشاركة في التقرير: «من خلال الأنظمة المتعاقبة، استخدمت الحكومة المصرية التعذيب كأداة سياسية للحد من المعارضة».

وأضاف: «استهدف المدافعون عن حقوق الإنسان والأقليات والصحفيون والأكاديميون والسياسيون المعارضون على نحو غير متناسب اعتبارهم تهديداً للنظام. وقد أدت سياسات وقوانين الدولة وتفشي الإفلات من العقاب إلى إدامة دورة التعذيب تلك».

وفي عام 2020، تضاعف عدد عمليات الإعدام في مصر ثلاث مرات عن العام السابق، مما يجعل البلاد ثالث أكثر تنفيذاً لعمليات الإعدام بعد الصين وإيران، وفقاً لمنظمة العفو الدولية.

ووصفت جماعات حقوقية عديداً من الذين أعدمتهم السلطات بأنهم «سجناء رأي» محتجزون بسبب معارضتهم السياسية لحكومة السيسي.

دعت جماعات حقوق الإنسان المصرية ونشطاء مناهضون لعقوبة الإعدام مرارًا إلى وقف عقوبة الإعدام في البلاد.

بلومبرج: مورجان ستانلي تتحول إلى نظرة متشائمة تجاه مصر وتحذر من المخاطر المتزايدة

(اقتصاد . بلومبيرغ)

قالت وكالة بلومبرج إن بنك مورجان ستانلي يتحول إلى نظرة متشائمة تجاه مصر، إذ تواجه مصر التي تعاني أزمة مالية ما وصفه البنك الأمريكي بـ «المخاطر المتزايدة» في الأشهر المقبلة.

تصنيف سلبي

وأشارت الوكالة إلى أن البنك الأمريكي نقل التصنيف الائتماني السيادي لمصر إلى موقف «غير مرغوب» (سلبي) من التصنيف «محايد». وكان القرار جزءًا من تقرير أزال فيه البنك تفضيله لديون الأسواق الناشئة ذات العائد المرتفع على الأوراق المالية ذات الدرجة الاستثمارية، قائلًا إن الزيادة في العوائد المعدلة حسب التضخم في الولايات المتحدة قللت من الجاذبية النسبية للأصول ذات المخاطر العالية.

وقال محللون استراتيجيون في بنك مورجان ستانلي إن الانتخابات الرئاسية التي تلوح في الأفق في ديسمبر ستعقد قدرة مصر على المضي قدمًا في الإصلاحات، بما في ذلك الانتقال إلى سعر صرف مرن، وهو شرط أساسي في برنامج صندوق النقد الدولي بقيمة 3 مليارات دولار. وقالوا إن هناك أيضًا تهديدًا بتخفيض التصنيف من وكالة موديز لخدمات المستثمرين، وهو ما قد يدفع التصنيف دفعًا إلى وضع غير مرغوب فيه ويؤدي إلى بعض «عمليات البيع القسري».

وكتب الاستراتيجيون بمن فيهم جيمس لورد ونيفيل مانديميكا في مذكرة يوم الاثنين «على المدى القريب، نعتقد أن مصر تفتقر إلى حافز إيجابي، مما يجعلنا لا نرغب في الإقراض».

وفقدت مصر استحسان مستثمري المحافظ الأجنبية الذين رأوا فيها ذات يوم وجهة رئيسة للأموال الساخنة التي حافظت على استقرار عملتها وتفاخرت ببعض من أعلى أسعار الفائدة في العالم عند تعديلها في ضوء الأسعار. لكن المعنويات تحولت تحولًا حادًا ضد الأصول ذات المخاطر العالية مع الغزو الروسي لأوكرانيا العام الماضي، مما أدى إلى عدة جولات من تخفيض قيمة العملة في مصر أدت إلى التضخم.

احتياجات التمويل المرتفعة

وأضافت الوكالة أن احتمال فترة طويلة من ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة قد يؤدي الآن إلى إبقاء مصر خارج أسواق رأس المال العالمية لفترة أطول. ولا تزال احتياجات التمويل للبلاد مرتفعة عند 24 مليار دولار في السنة المالية حتى يونيو 2024، وفقًا لمورجان ستانلي، وكانت المبالغ التي تحصل عليها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات المحافظ ومبيعات الأصول مخيبة للآمال.

وقال الاستراتيجيون: «يظل التأثير طويل المدى على الائتمان هو احتياجات التمويل المرتفعة هذا العام حتى العام المقبل، لا سيما في وقت لا يزال فيه الوصول إلى الأسواق غير مؤكد للائتمانات ذات الفئة بي (B) مثل مصر».

وخسرت ديون مصر الدولارية نحو 10% هذا العام، وهو الأسوأ أداءً بين الأسواق الناشئة بعد بوليفيا والإكوادور، وفقاً لمؤشرات بلومبرج. ويظل عديد من سنداتها في منطقة متعثرة، مع ارتفاع العائد الإضافي الذي يطلبه المستثمرون لشراء سندات بالدولار المصري وليس سندات الخزانة عند 1176 نقطة أساس يوم الجمعة.

وقال الاستراتيجيون إنه بعد هذا العام، سيتحول تركيز المستثمرين إلى القروض المشتركة لمصر المستحقة في النصف الثاني من عام 2024، بما في ذلك تسهيلين بقيمة 5 مليارات دولار حصلت عليها مصر من بنوك في الإمارات العربية المتحدة.

وأضافوا أنه من المرجح أن تُمدد هذه القروض نظراً لوجود إشارات على أن دول الخليج العربية العربية «مستعدة لدعم مصر في محاولة للحفاظ على الاستقرار المالي».

وقال الاستراتيجيون «في الوقت الحالي، ننتقل إلى موقف غير مرغوب في ضوء المخاطر على المدى القريب وسط محدودية الوصول إلى الأسواق».

أسوشيتد برس: الرئيس المصري يؤكد ترشحه لولاية جديدة في الانتخابات الرئاسية المقبلة

(سياسية . أسوشيتد برس)

أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يوم الاثنين أنه سيرشح نفسه لولاية جديدة في الانتخابات المقرر إجراؤها في ديسمبر، ليدخل السباق باعتباره المرشح الأوفر حظاً في الوقت الذي تتصارع فيه حكومته مع ارتفاع التضخم وتزايد الديون، وفق ما يخلص تقرير لوكالة أسوشيتد برس. اهتمت الصحافة الأجنبية بإعلان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ترشحه لولاية ثالثة في الانتخابات المقرر إجراؤها في ديسمبر.

أفادت وكالة أسوشيتد برس أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أكد يوم الاثنين أنه سيرشح نفسه لولاية جديدة في الانتخابات المقرر إجراؤها في ديسمبر، ليدخل السباق باعتباره المرشح الأوفر حظاً في الوقت الذي تتصارع فيه حكومته مع ارتفاع التضخم وتزايد الديون.

ستجري مصر انتخابات رئاسية على مدى ثلاثة أيام في الفترة من 10 إلى 12 ديسمبر، مع جولة إعادة في 8 إلى 10 يناير إذا لم يحصل أي مرشح على أكثر من 50% من الأصوات.

وأشارت الوكالة الأمريكية إلى أن عدداً قليلاً من السياسيين أعلنوا بالفعل عن محاولاتهم للترشح لأعلى منصب في البلاد، لكن لم يشكل أي منهم تحدياً جدياً للسيسي، الذي يحكم البلاد منذ 2014 ويواجه انتقادات من الغرب بشأن سجل بلاده في مجال حقوق الإنسان. ومن بين المنافسين أحمد الطنطاوي، النائب السابق والناقد للحكومة الحالية.

ولفتت الوكالة إلى أن السيسي، وزير الدفاع السابق، قاد الجيش للإطاحة برئيس إسلامي منتخب في 2013 وسط احتجاجات ضد حكمه الذي دام عاماً واحداً. ومنذ ذلك الحين، شنت السلطات حملة كبيرة على المعارضة. وجرى

إسكات أو سجن الآلاف من منتقدي الحكومة، معظمهم من الإسلاميين ولكن أيضاً امتدت إلى عديد من النشطاء العلمانيين البارزين.

وانتخب السيسي لأول مرة في عام 2014 وأعيد انتخابه في عام 2018 لولاية ثانية مدتها أربع سنوات. وأضافت التعديلات الدستورية، التي مُررت في استفتاء عام 2019، عامين إلى ولايته الثانية، وسمحت له بالترشح لولاية ثالثة مدتها ست سنوات.

ونوهت الوكالة إلى أن مصر تضررت بشدة من سنوات التقشف، ومؤخرًا تداعيات الحرب في أوكرانيا، حيث فقدت عملتها أكثر من 50% من قيمته مقابل الدولار في الأشهر الـ 18 الماضية. وتعد البلاد أكبر مستورد للقمح في العالم وقد استوردت تقليدياً معظم حبوبها من أوروبا الشرقية.

خلال مؤتمر حكاية وطن الذي استمر ثلاثة أيام، روج السيسي لخطط الحكومة ومشاريعها، بينما طالب المصريون مرارًا بتقديم تضحيات مع استمرار ارتفاع الأسعار.

وقال السيسي: «لو كان ثمن التقدم والازدهار للأمة متأكّلس وماتشربش مناكّلس وماتشربش... لو كان الجهد والتنمية والتقدم ثمنه الجوع والحرمان أو عوا يا مصريين متقدموش، وأوعوا يا مصريين تقولوا ناكل أحسن».

فوز مضمون

بدورها أشار موقع ذا ناشيونال إلى أن فوز الرئيس السيسي في الانتخابات المقبلة يعتبر مضمونًا على نطاق واسع. وبصفته شاغل الوظيفة، يتمتع السيسي بإمكانية الوصول إلى موارد الدولة الهائلة، بما في ذلك وسائل الإعلام والمؤسسات الحكومية.

وقال موقع يو أس نيوز إن السيسي أكد أنه سيرشح نفسه لولاية ثالثة في انتخابات ديسمبر، في وقت اشتكت فيه أحزاب المعارضة من أن الأشخاص الذين يحاولون استخراج توكيلات لمرشحين آخرين يواجهون عقبات.

الاستقرار

بدورها لفتت وكالة فرانس برس إلى أن الولاية الثالثة للسيسي، وفي حالة انتخابه، ستكون هي الأخيرة له، وفقًا لتعديل دستوري دعه في عام 2019.

وأشارت الوكالة الفرنسية إلى انطلاق الاحتفالات والموسيقى واللاغاني في أنحاء العاصمة من انصار السيسي في الساعات التي سبقت إعلان السيسي. وتزينت أشرعة القوارب في نهر النيل بصورة السيسي وشعارات من بينها «نعم للاستقرار».

التركيز على الاقتصاد

وفي تغطيتها توقعت وكالة بلومبرج أن يكون الاقتصاد المصري وتأثير ارتفاع التضخم على حياة المواطنين العاديين قضايا رئيسة خلال الحملة والانتخابات.

ويواجه السيسي انتقادات من البعض بشأن قضايا مثل التضخم وخفض قيمة العملة وارتفاع معدلات البطالة وسوء الإدارة الاقتصادية خلال فترة رئاسته. ومع ذلك، يشير المؤيدون إلى مشاريع البنية التحتية والاستقرار في ظل حكمه.